قاعدة المعطيات الخاصة ببرامج، التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية

دورة أبريل 2013

ر.ت	الجلسة	القطاع الحكومي	موضوع السؤال	جواب الوزير الذي يتضمن برنامجا، التزاما أو تعهدا
01	**الجلسة الثانية / 23 أبريل 2013**	التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	المعايير المعتمدة في اختيار تشكيلة اللجنة العلمية لإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز	أكدت السيدة الوزيرة على أنه في إطار تنزيل مقتضيات الدستور والذي يضم في طياته فصلين (19 و 164) ينصان على إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. فإن الحكومة التزمت في مخططها التشريعي بإخراج مشروع القانون المتعلق بإحداث هذه الهيئة في أفق 2013.
02	**الجلسة الثانية / 23 أبريل 2013**	الاقتصاد والمالية	تأهيل قطاع الجمارك	أكد السيد الوزير على أن إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة تتوفر في إطار البرنامج الحكومي على مخطط إستراتيجي في أفق 2015، وضع انطلاقا من تشخيص شامل ساهم فيه كل الشركاء، وحدد 200 هدف استراتيجي، عبر 44 مشروعا. وأضاف أنه بالنسبة للسنوات 2012 و2013 تم إعداد أو تفعيل 14 مشروع مهيكل يخص 4 محاور أساسية: - **المحور الأول** : يخص تبسيط الإجراءات، وله علاقة مباشرة بالتجارة الخارجية، وهو من الطلبات الملحة المعبر عنها من طرف المقاولات، - **المحور الثاني**: يهم ترشيد المراقبة الجمركية و له علاقة بالغش التجاري الذي يضعف تنافسية الاقتصاد والفاعلين. - **المحور الثالث**: يهم تحسين تدبير المنازعات بهدف تحسين شروط التسوية الحبية دون إغفال ترشيد الجوانب المتعلقة بالتسوية القضائية والتحصيل الجبري.

				– المحور الرابع : تحسين مستويات التخليق وجودة الخدمات، في العلاقة مع الأفراد عبر تحسين ظروف الاستقبال، التواصل، تقديم المعلومات للمرتفقين ومعالجة الشكاوى.
03	**الجلسة الرابعة / 07 ماي 2013**	السكنى والتعمير وسياسة المدينة	إشكالية التعمير	أكد السيد الوزير التزام الحكومة بتقليص العجز المسجل في ميدان السكن بنسبة 50%، وذلك بتقليصه من 700 ألف وحدة إلى 400 ألف وحدة سكنية في نهاية سنة 2013.وذلك عبر توسيع التغطية بوثائق التعمير، فتح مناطق جديدة للتعمير، وتبسيط المساطر.
04	**الجلسة الرابعة / 07 ماي 2013**	الوظيفة العمومية	تعثر الحوار الاجتماعي	أكد السيد الوزير أن الحكومة تلتزم وتنخرط وتريد فتح باب الحوار مع النقابات التي يعتبرها شريكا ليس فقط في المواضيع التي لها طابع مادي بالنسبة للشغيلة، ولكن حتى بالنسبة للمواضيع المهيكلة بالنسبة للبلاد. وأضاف أنه اعتبارا للوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي تمر منها بلادنا ، أصبح من الضروري عقد هذه الاجتماعات أكثر من مرتين في السنة وليس فقط على مستوى اللجنة الوطنية، وإنما أيضا في إطار لجينات موضوعاتية من أجل تحقيق تقدم ملموس في جميع المواضيع المهمة و المصيرية، كإصلاح صندوق المقاصة، إصلاح صناديق التقاعد، إصلاح النظام الأساسي للوظيفة العمومية... والتي تتطلب معالجتها شراكة والتزاما حقيقيين مع الفرقاء الاجتماعيين و الاقتصاديين على حد سواء.
05	**الجلسة الخامسة / 14 ماي 2013**	السكنى والتعمير وسياسة المدينة	المدن العتيقة	أكد السيد الوزير على أن وزارته بصدد **إعداد مشروع قانون** يحدد سبل التدخل في الأنسجة العتيقة و بلورة إستراتيجية لمعالجة مختلف الإشكاليات، وعلى الخصوص إشكالية الملكية بهذه المدن. وأضاف أن وزارته تسعى أيضا إلى تأسيس وكالة خاصة بالتدخل في هذه الأنسجة، وخاصة بالتجديد الحضري. فضلا عن إمكانية استعمال صندوق التضامن للسكن للتدخل في هذه

				الأنسجة كما نص على ذلك القانون المالي لسنة 2013.
06	**الجلسة السادسة / 21 ماي 2013**	الداخلية	إنجازات صندوق التطهير وتصفية المياه المستعملة	أكد السيد الوزير أنه بشراكة بين وزارة الداخلية ووزارة الطاقة والمعادن والمياه والبيئة، تم إعداد برنامج في أفق 2020 يهدف إلى: – الرفع في أفق 2020 من نسبة الربط بشبكة المياه العادمة إلى 80%؛ – إحداث محطات ومنشآت معالجة المياه المستعملة في 330 مدينة ومركز؛ – وتقليص نسبة التلوث بـ 60%. و قد اعتمدت الوزارتين الشراكة مع عدة فاعلين آخرين، خصوصا الوكالات والمكتب الوطني للماء والكهرباء، وبدأ الاشتغال بهذا الصندوق. حيث ساهم لحد الآن في تمويل مشاريع لفائدة 163 جماعة ، (81 جماعة انتهت بها الأشغال) ، (52 في طور الإنجاز) و(30 جماعة من أصل 163 ستنطلق بها الأشغال قريبا) . على أن يشمل الشطر الثاني 167 مدينة ومركز وذلك قبل متم سنة 2020.
07	**الجلسة الحادية عشر / 25 يونيو 2013**	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	مراجعة القوانين الأساسية للفئات ذات المسار المهني المحدود	أكد السيد الوزير عزم الحكومة أولا على استكمال تنفيذ كافة الالتزامات الواردة في اتفاق 26 أبريل، الموقع بين الحكومة السابقة والمركزيات النقابية الخمسة الأكثر تمثيلا، ولاسيما الالتزام المتعلق بإحداث الدرجة الجديدة بالنسبة للأطر والهيئات ذات المسار المهني المحدود، سواء الهيئات التي لها ترقية أو ترقيتين في مسارها المهني. وأضاف أنه في إطار تفعيل هاذ الاتفاقات، وبالخصوص اتفاق 26 أبريل، تم خلال سنة 2011 إحداث درجات جديدة لفائدة هيئة كتاب الضبط بوزارة العدل، وهيئة المهندسين والمهندسين المعماريين. كما تم إحداث لجنة موضوعاتية في إطار لجنة القطاع العام، انكبت على دراسة هذا الموضوع بصفة منتظمة ودورية ،حيث قامت بجرد مختلف الأنظمة الأساسية، سواء المشتركة أو الخاصة

				ببعض القطاعات، وتم تحديد الأطر والهيئات المستفيدة التي يصل عددها إلى أزيد من 46 إطارا وهيئة منتمية إلى 19 نظام أساسي. وأضاف أن الوزارة بصدد استكمال دراسة هذا الموضوع من أجل التوصل إلى الصيغ الكفيلة بالتنفيذ على أرض الواقع في إطار رؤية شمولية تشمل مختلف فئات الموظفين، وهو ما شأنه أن يفتح آفاق جديدة للترقي وكذلك تجاوز كل الإشكالات المرتبطة بتجميع الأنظمة الأساسية.
08	**الجلسة الثانية عشر / 02 يوليوز 2013**	الطاقة والمعادن والماء والبيئة	– البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية، – تقييم البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية	أكد السيد الوزير على أن البرنامج الوطني لتدبير النفايات يشكل محورا مهما من بين محاور البرنامج الحكومي الذي التزمت من خلاله الوزارة ببلوغ عدد من الأهداف في أفق 2016، أي خلال الولاية التشريعية للحكومة الحالية، ومن بينها على الخصوص: 1 -الرفع من نسبة جمع النفايات بصفة مهنية وبصفة معقلنة وطرح ها في مطارح مراقبة في أفق 2016 إلى 85%؛ 2 - نسبة عدد المطارح المراقبة الواجب إنجازها في أفق 2016 هي 32، وإعادة تأهيل 134 مطرحا عشوائيا. 3 -فرز وتدوير وإعادة استعمال النفايات بنسبة 16% من النفايات المنزلية. 4 -إضافق إلى تعميم المخططات المديرية الإقليمية في جميع أقاليم المملكة، باعتبار أن القوانين الجاري بها العمل تنص على وجوب توفر كل إقليم على مخطط مديري إقليمي يبلور رؤية واضحة لتدبير النفايات في المدى الطويل.
09	**الجلسة الخامسة عشر / 23 يوليوز 2013**	الصحة	أقسام المستعجلات الخاصة بالأطفال	أكد السيد الوزير على ان وزارته أعدت برنامجا للفترة ما بين 2012-2016 فيما يخص طب الأطفال، بموجبه سيتم قريبا: ✓ تأهيل 9 بنايات فيما يخص طب المواليد،

				✓ تحديث ووضع مسالك للعلاجات للتكفل بالمواليد، ✓ توفير التجهيزات على هذا المستوى، ✓ إنشاء وحدات للعناية المركزة الخاصة بالتوليد على صعيد كل جهة، ✓ توفير الأدوية. وأضاف أنه سيتم قريبا تعيين 32 طبيبا للأطفال في مختلف جهات المملكة، مما سيخفف عدد الاكتظاظ في أقسام المستعجلات.